الأهالي

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الأردني

حشد

اسبوعية - سياسية تأسست سنة ١٩٨٩

«القومية واليسارية»:

-الرد الإيراني على الاحتلال هو حق مشروع في مواجهة الغطرسة الصهيونية والعدوان المتكرر على سيادة الدول

- نطالب الحكومة بالإفراج الفوري عن المعتقلين انسجاما مع الموقف الرسمي الأردني

اسبوعية، سياسية ■ العدد 1385 الخميس 2024/4/18م - 2024/4/25م - السنة التاسعة والعشرون الثمن 300 فلس ■ الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo ■ بريد الكتروني ahali@go.com.jo- hashdparty@gmail.com

هبة نيسان١٩٨٩ مقدمات الانتفاضة الشعبية

تصوير يوسف الغزاوي

في الذكرى الواحدة والاربعين لانطلاقة "رشاد": الشباب الاردني ذخيرة الوطن وسيواصل سعيه لنيل حقوقه

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة: قضية الأسرى الفلسطينيين هي قضية الكل الفلسطيني

أقرأ في العدد

مديونية ثقيلة ومكلفة

العاملون في البلدية يعتصمون أمام بلدية اربد

التجويع سلاحهم والزراعة سلاحنا: حملة العربية لحماية الطبيعة لإحياء مزارع غزة

ارتفاع معدل التضخم في الأردن بنسبة 1.72 % خلال الشهور الثلاثة الأولى من 2024

السودان: بعد عام من الحرب لابد من وقفها

منتدى موسكو الاقتصادي... رؤية لعالم ونظام يتجه إلى التوازن والعدالة

راي الاهالي

اليقظة اليقظة في مواجهة الثقافة الاستعمارية وثقافة الاستسلام

الحرب الضروس على غزة وأهلها لم تضع أوزارها بعد، لا بل بدأت تنتقل نيرانها وحرائقها الى الضفة الغربية، لأن الهدف الرئيسي هو النيل من الشعب الفلسطيني ومحو هويته وقضيته الوطنية.

فتحت حرب دولة الاحتلال ودول حلف الأطلسي على غزة والشعب الفلسطيني أبوابا وأبواقا كانت مغلقة أو مواربة، وكشفت عن حجم الخراب الثقافي والسياسي الذي نخر عظامنا على مدى عقود مضت وندعي انها الفترة الواقعة بين توقيع معاهدات الاستسلام مع العدو الصهيوني "منذ كامب ديفيد ١٩٧٩ - واوسلو ٩٣ ووادي عربة ٩٤"، أي منذ ما يقرب من نصف قرن!! فالمعاهدات التي وضعت أسساً وقواعد جديدة للصراع مع العدو الصهيوني، التقطت فوراً خطورة العامل الثقافي، وضرورة العمل على اختراقه وتشويهه وتغيير بوصلته للانتقال من: الثقافة الوطنية الديمقراطية المقاومة الى ثقافة التبعية والاستسلام والرضوخ ر للواقع الذي فرضه الاحتلال.

كم هي المقالات والآراء التي طالعتنا منذ فجر السابع من اكتوبر الماضي، والتي تدين بلا خجل فعل المقاومة وادعاء الحرص على الشعب الفلسطيني، وكأن الصراع القومي مع العدو بدأ منذ هذا التاريخ ونسي هؤلاء أو تناسوا ما قاله المؤرخون وأثبته الواقع بأن العصابات الصهيونية ارتكبت ٧٢ مذبحة بحق الشعب الفلسطيني فقط بين اعوام ١٩٤٧-١٩٤٨.

والآن فان اهل هذا التيار الاستسلامي الخبيث، يرصدون بنشاط كبير أي فعل مقاوم ضد الاحتلال ويدينونه لا بل يوظفون العوامل المذهبية والعرقية في سبيل تأجيج صراع من نوع جديد، تؤدي الى اشعال حروب بينية تخدم مباشرة أهداف العدو الصهيوني.

لطالما استخدم الاستعمار في مراحله المختلفة، أدوات محلية من اجل تحقيق هيمنته على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، ولدينا في التاريخ أمثلة عديدة على حكام قاموا بهذا الدور في خدمة الاستعمار ومعظمهم لاقى مصيراً محتوماً بائساً من شعبه نتيجة لذلك.

أما الادوات الثقافية السامة، فهي الأشد خطورة على وعي أجيالنا، وليس لدينا شكوك بأن جهات معادية لشعوبنا ومصالحنا الوطنية والقومية تقف وراءها وتدعمها.

فلتتوقف الألسنة السامة والأفكار الرديئة عن اثارة الفتن الداخلية واستدعاء الانقسامات الدينية والمذهبية والعرقية، فالحرب لم تعد على غزة وحدها بل على وطننا العربي الكبير ولا مجال للحياد فيها مطلقا.

نحن جنود في خدمة الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ولهذا نقف بحزم الى جانب كل طلقة ضد العدو الصهيوني سواء أصابت هدفها أم لم تصب.

ونحيي كل من رفع صوته وسلاحه ضد العدو الصهيوني الذي يملك قوة عسكرية واقتصادية هائلة، ومع ذلك فهو يترنح أمام ثنائي المقاومة والصمود الفلسطيني الاعجازي.

المطلوب شيء من الاتزان والخجل من أرواح شهدائنا ليس في التحليل السياسي، بل في الانحيازات الوطنية والقومية.

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo

ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية: الرد الإيراني على الاحتلال هو حق مشروع في مواجهة الغطرسة الصهيونية والعدوان المتكرر على سيادة الدول

الاهالي – في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠٢٤ استعرض ائتلاف الأحزاب القومية اليسارية الأوضاع السياسية الراهنة في ضوء التطورات الجارية على ارض فلسطين المحتلة وحرب الإبادة والتهجير التي يشنها العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ ما يزيد على ستة اشهر، والتي امتدت إلى الضفة الفلسطينية المحتلة، حيث يرتكب المستوطنون برعاية جيش الاحتلال جرائم حرب موصوفة من قتل وتدمير وحرق عشرات البيوت والاحياء ومصادرة ممتلكات واراضي واسعة كما حصل في قرى وبلدات: المغير وحواره وبيتا وبرقه. هذا إضافة الى مصادرة آلاف الدونمات في الاغوار وتكرار الاقتحامات للمسجد الأقصى.

ان ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية وهو يدين كل هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، فإنه يعبر عن اعتزازه وفخره بالمقاومة الباسلة والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني الذي لا يقهر.

كما يؤكد الائتلاف على حق الشعب الأردني وحركته الجماهيرية في مواصلة التعبير الميداني عن موقفه الوطني والقومي إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وفي هذا السياق فإن الائتلاف يثمن الجهود الكبيرة وكل اشكال الاسناد العربية والاممية التي لا تنقطع.

كما يدعو إلى استمرار كل هذه الجهود والتصدي لحرب الإبادة والتطهير والتهجير التي يقوم بها العدو الصهيوني وشركاؤه في الولايات المتحدة الامريكية ودول حلف الأطلسي.

يعتبر الائتلاف ان الرد الإيراني على الاحتلال الذي وقع الاحد الماضي بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠٢٤ هو حق مشروع في مواجهة الغطرسة الصهيونية والعدوان المتكرر على سيادة الدول من قبل جيش الاحتلال وقادته المجرمين.

كما يشكل هذا الرد على العدو وقواعده العسكرية إسناداً هاماً للمقاومة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الذي يعاني حصاراً وتواطئاً عربياً ودولياً وحرب إبادة لا مثيل لها في التاريخ الحديث.

ان الائتلاف الذي يرفض رفضا قاطعا أي انتهاك للسيادة الوطنية الأردنية، فإنه يجدد مطالبته بإلغاء القواعد العسكرية الأطلسية على ارض الأردن، حفاظا على دوره واستقلالية قراره الوطني بعيداً عن استخدام هذه القواعد من قبل الدول الاستعمارية لصالح الاحتلال.

فالأردن ليس بمنأى عن الاطماع الصهيونية خاصة بعد اجراءات الضم لغور الأردن، ما يشكل تهديدا مباشرا على السيادة الوطنية الأردنية. الأمر الذي يتطلب تعزيز الجبهة الداخلية، ورفع جاهزية البلاد في مواجهة الاخطار التي تشكلها السياسات العدوانية الصهيونية، وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني من أجل دحر العدوان، وقبر المشاريع التوسعية الصهيوني. بدلا من حملات القمع والاعتقال والتضييق على الحريات العامة، في مواجهة المطالب المشروعة بقطع العلاقات مع العدو الصهيوني، وفي هذا السياق فإن الائتلاف يطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية التضامن مع الشعب الفلسطيني والكف عن سياسة الملاحقة والاعتقال.

كما توقف اجتماع ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية امام الذكرى الخامسة والثلاثين على انتفاضة نيسان التي انطلقت سنة ١٩٨٩ من جنوب البلاد وامتدت لمعظم المدن والقرى الأردنية، احتجاجا على رفع اسعار المشتقات النفطية والسلع الضرورية، والتصدي لمصادرة الحريات العامة والاحكام العرفية بعد التوقيع على اول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، بذريعة اخراج البلاد من ازماته الاقتصادية، لقد اسهمت املاءات صندوق النقد فيما بعد في تعميق الأزمة، حيث تشهد البلاد أزمات مركبة سياسية واقتصادية واجتماعية، وتفاقمت المديونية التي أصبحت تُقدر بنحو سبعة أضعاف ما كانت عليه عشية انفجار هبة نيسان، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ومصادرة المنجزات السياسية التي حققها الشعب الأردني.

نؤكد في هذا المجال على حق الشعب الأردني وحركته الوطنية في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي انتهكت بفعل تغول سياسات الخصخصة والتبعية للمراكز الرأسمالية العالمية.

في الذكرى الواحدة والاربعين لانطلاقة "رشاد"؛

- الشباب الاردني ذخيرة الوطن وسيواصل سعيه لنيل حقوقه
- لا بديل عن تشكيل الاتحادات الطلابية والشبابية لصون حقوقنا النقابية والمطلبية
- اشراك الشباب في الحياة العامة مدخله الرئيس المساواة والعدالة وتعديل منظومة القوانين المقيدة للحريات
- دعم واسناد الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة دفاع عن الاردن

الاهالي – في الخامس عشر من نيسان عام 1983 توافق اطار واسع من المناضلين الاردنيين طلبة وشباب لعقد المؤتمر الاول لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد في اجواء عرفية كان للكلمة والموقف ثمنا بالفصل من الدراسة وقضاء سنوات خلف قضبان السجون، وعلى اكتاف الشباب الاردني الناهض، وهم يصوغون حلم الحرية والتحرير والتقدم يستلهمون تاريخ الكرامة وامتزاج الدم الفلسطيني الاردني في مواجهة الخطر الصهيوني، خاض مناضلو رشاد نضالاتهم السياسية والمطلبية تحت طائلة الملاحقة العرفية والاحكام الجائرة والحرمان من السفر والوظيفة دافعين اثمان الانتماء للوطن الذي احبوه، وتنسموا بفعل هذا الثمن الباهظ اجواء هبة نيسان المجيدة عام 1989 ليخرج هؤلاء المناضلون الاباة ويمارسون كل مهماتهم النضالية في العلن ويسهمون في بناء الاردن الوطني الديمقراطي وفق مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تكفل حق منتسبيها وتدافع عن حقوقهم حيث عقد مناضلو رشاد مجلسهم الوطني العلني الاول عام 1990 تحت شعار:

بناء منظمة شبابية جماهيرية طليعية
وحدة الحركة الشبابية والطلابية الاردنية

وواصل مناضلو رشاد اسهامهم في توحيد الحركة الشبابية والطلابية الاردنية سواء بالدعوة والمشاركة الفاعلة في مبادرة الوحدة الطلابية التي دعت لتأسيس الاتحاد العام لطلبة الاردن اتحادا نقابيا طلابيا يمثل عموم الطلبة الاردنيين والاتحاد الوطني للشباب الاردن ،لاعتقادنا الراسخ والاكيد ان وحدة الحركة الطلابية والشبابية الاردنية هي الضمانة الوحيدة والرافعة الاساسية لانجاح مهمات التصدي لسياسات الافقار والتجهيل ومواجهة التحديات ،وسعى مناضلوا رابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد وعبر النضال اليومي في الميادين ومواقع انتشار الشباب الطلبة لرفع نسب اسهام الشباب وتمثيلهم الحر والديمقراطي في كل الهيئات النقابية والتمثيلية والمؤسسات الشعبية، واستنادا لهذه الرؤية انخرطت رشاد ومن خلال مناضليها وكوادرها في كل معارك الدفاع النقابية المطلبية في مواجهة السياسات الحكومية بالتخلي المتدرج عن مسؤوليتها سواء بالمطالبة بتغيير سياسات القبول في الجامعات و رفع الرسوم الدراسية وازمة المنح الدراسية والتصدي لنظام دعم الطالب و ادانة تقييد الحريات الطلابية والمطالبة بتعديل نظام تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في المؤسسات التعليم العالي واجراء انتخابات الاتحادات الطلابية .

ان الاحجام الرسمي عن الالتزام بتوصيات ونتائج اللجان المنبثقة عن اي حوار وطني وهي كلها جادة ولو تم تطبيقها ستسهم بلا شك في الخروج من الازمات الحادة في المجتمع والتي كان سببها بالأساس الارتهان الكامل وسياسات الخصخصة.

وهذا كله لم ينل من عزيمتنا بل حفز رشاد، وفي كل الملتقيات وحلقات النقاش وورشات العمل للاسهام الدؤوب في اقتراح وتقديم حلول تسهم في نشر مساحات الوعي وتعزيز مشاركة الطلبة والشباب، كما اقامت ورشاتها الخاصة بمشاركة الخبراء والمهتمين للوصول لحلول توافقية عملية تسهم في معالجة مشكلات العنف الجامعي والتطرف والبطالة وسياسات القبول وغيرها مما يمس ويقلل من عدالة وحق الجميع المتساوي والعادل في التعليم والصحة وفرص العمل.

ان الاندماج في النضال المطلبي اليومي يتطلب توسيع وتنسيق الجهود وتوحيدها بحكم ان الشباب هم الاقدر على المبادرة وتنظيم انفسهم للدفاع عن حقوقهم النقابية والمطلبية والمعيشية والدفاع عن الحريات العامة وهم بوعيهم المشهود قادرون على تقديم حلول للازمات التي يمر بها الوطن، ولكن سياسات العقل الواحد والتفرد بالرأي لم تدفع الحكومات لإعادة النظر بهذه السياسات العقيمة لنبقى ندور في نفس الدائرة كما ان نسب البطالة المخيفة في اوساط الشباب تؤشر الى ضرورة العودة عن كل المفاهيم وعقلية الوصاية ومصادرة خيارات الشباب والطلبة الحرة وتتطلب حلولا عمليا يتم ترجمتها اولا في مشروع الموازنة بالاهتمام بالتعليم التقني والمهني وتخفيف الاكتظاظ الهائل في المدارس والغاء نظام الفترتين واعادة النظر في نظام القبول في الجامعات وتشجيع الشباب على الريادة والابتكار بفتح الباب لتمويل المشاريع التعاونية الجماعية المنتجة .

لقد شكل ارتباط الشعب الاردني بالقضية الفلسطينية وفي مواجهة العدوان الصهيوني التوسعي نقطة مضيئة تعمدت بالتضحيات ووحدة الدم والمصير عنوانها رفض التوطين والوطن البديل والحفاظ على حق العودة وهو عنوان التحركات الجماهيرية المتواصلة دعما واسنادا لشعبنا الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة في مواجهة حرب الابادة اليومية.

ان هذه الذكرى العزيزة على قلوبنا تدفعنا لمواصلة العمل الدؤوب اضافة لكل ما ذكر، لصيانة الوعي الثقافي الوطني وتحصين الشباب ضد كل اشكال التطبيع الثقافي والسياسي الذي تزداد هجمته من كل حدب وصوب وبالمقابل يقف الشباب وسيقفون سدا منيعا ضد كل اشكال الاختراق التطبيعي من اي مدخل كان، متسلحين بالوعي والعزيمة مؤمنين ايمانا راسخا بأن الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة هي القيم التي تعزز انتماء الشباب وبالمؤسسات نبني الوطن ونجابه التطرف والجهل والفساد، وفي هذه الذكرى الملهمة سيبقى الشباب رمحا لن ينثني وشعلة لن تنطفئ ، يحدوه الامل بالغد الاجمل والوطن الحر والشعب الذي لن يستكين.

ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية: نطالب الحكومة بالإفراج الفوري عن المعتقلين انسجاماً مع الموقف الرسمي الأردني

الاهالي – في ضوء استمرار ملاحقة واعتقال عشرات الشباب على خلفية مشاركتهم في الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

واستمرار العدو الصهيوني في حرب الإبادة والتهجير في قطاع عزة منذ ستة اشهر والتي بدأت تمتد الى الضفة الغربية.

فإن استمرار حالة التوقيف الإداري واستخدام قانون الجرائم بصورة متعسفة، إنما يتنافى مع المبادئ الأساسية للدستور الأردني خصوصاً في ظل تجاوز حكم القضاء ورفض الحاكم الإداري الافراج عن المعتقلين.

كما ان سياسة ملاحقة واعتقال المتظاهرين انما تقدم رسالة مشوهة لمشروع الإصلاح السياسي الذي يراد منه توسيع مساحة المشاركة في القرار الوطني ودعوة الشباب للانخراط في الحياة السياسية والحزبية.

لقد أدى استمرار الاعتقال الإداري لحوالي ستين شابا منذ أواخر شهر رمضان المبارك وفي عطلة عيد الفطر إلى تفاقم حالة التوتر الاجتماعي ومضاعفة الهموم المعيشية للكثير من المواطنين.

وعليه فإن احزابنا تطالب الحكومة، بالإفراج الفوري عن المعتقلين انسجاماً مع الموقف الرسمي الأردني المعلن إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

ارتفاع معدل التضخم في الأردن بنسبة 1.72 % خلال الشهور الثلاثة الأولى من 2024

الاهالي – رصدت دائرة الإحصاءات العامة، ارتفاعا في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) لشهر آذار الماضي بنسبة ١,٦٣٪ مقارنة مع الشهر المقابل من عام ٢٠٢٣، وارتفاعا طفيفا نسبته ٠,٥٣٪ (أقل من نقطة مئوية واحدة) مقارنة مع شهر شباط الذي سبقه.

وعلى المستوى التراكمي، ارتفع الرقم القياسي للأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بنسبة ١,٧٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

وبلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر آذار من عام ٢٠٢٤ ما مقداره ١١٠,٦١ مقابل ١٠٨,٨٣ للشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، كما بلغ الرقم القياسي لشهر آذار من عام ٢٠٢٤ ما مقداره ١١٠,٦١ مقابل ١١٠,٠٢ للشهر الذي سبقه من العام نفسه . أما على المستوى التراكمي فقد بلغ الرقم القياسي للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤ ما مقداره ١١٠,١٢ مقابل ١٠٨,٢٦ للفترة ذاتها من عام ٢٠٢٣.

وعلى صعيد المجموعات السلعية، أسهم في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر آذار من عام ٢٠٢٤ مقارنة مع الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣ بشكل رئيسي مجموعة "المياة والصرف الصحي" بنسبة ٧,٣٤٪، و"الأمتعة الشخصية" بنسبة ٦,٨٤٪، و"المساهمة في النقابات" بنسبة ٥,٨٦٪، و"التبغ والسجائر" بنسبة ٥,٣٧٪، و"الإيجارات" بنسبة ٤,١٢٪، في حين ساهم في تقليل الارتفاع مجموعة "الزيوت والدهون" بانخفاض نسبتة (١,٥٣٪)،

و"المنسوجات البيتية" بنسبة (١,٢٨٪)، و "الوقود والإنارة" بنسبة (١,٢٢٪)، و"الأثاث والسجاد والمفارش" بنسبة (١,٠٦٪).

وبمقارنة الرقم القياسي التراكمي لأسعار المستهلك للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤ مع الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٣، فقد ارتفع الرقم القياسي لمجموعة "المياة والصرف الصحي" بنسبة ٧,٣٤٪، و"الأمتعة الشخصية" بنسبة ٦,٥٧٪، و"المساهمة في النقابات" بنسبة ٥,٨٦٪، و"التبغ والسجائر" بنسبة ٥,٢٦٪، و"الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة ٤,٢١٪.

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر آذار من عام ٢٠٢٤ مقارنة مع شهر شباط الذي سبقه مجموعة "اللحوم والدواجن" بنسبة ٤,٩٨٪، و"الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة ٤,٠٤٪، و"الفواكه والمكسرات" بنسبة ٢,٢٠٪، و"الأمتعة الشخصية" بنسبة ١,٧٧٪، و"النقل" بنسبة ٠,٥٥٪.

طوفان الاقصى...فلسطين تقاوم

المكتب الطلابي – لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني «رشاد»

تصريح صحفي صادر عن المكتب التنفيذي لرابطة الشباب الديمقراطي الأردني "رشاد" حول المنح الدراسية

• ما يزيد عن34 ألف طالب يحرمون من المنح دون وجه حق.

• رغم التحذيرات والنداءات السابقة: الحكومة تحمل الطلبة مسؤولية عجز صندوق دعم الطالب وتحرمهم من فرص التعليم.

• "رشاد" تطالب الحكومة تحمل مسؤولياتها واعادة النظر بالقرار المجحف وشمول جميع الطلبة المتقدمين للمنح

يشارك المكتب التنفيذي لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد الحركة الطلابية الاردنية وما يزيد عن34 ألف طالب أردني يستحقون الحصول على منح دراسية غضبهم واحتجاجهم لحرمان هذا العدد الكبير من حقهم في الحصول على منح دراسية من خلال صندوق دعم الطالب. وتطالب الحكومة العودة عن قرارها والاستجابة لنداءات ومطالبات الحركة الطلابية للحكومة بتحمل مسؤولياتها بتغطية عجز صندوق دعم الطالب وعدم تحميله للطلبة الفقراء ومن جيوب المواطن الذي انهكته الظروف الاقتصادية، ويكرر مطالبته للحكومة بتحمل مسؤولياتها وعدم حرمان الطلبة الذين استوفوا شروط استحقاق المنحة من حقهم حيث يعاني الطلبة واسرهم من اوضاع اقتصادية صعبة في ظل تفشي البطالة، والغلاء الفاحش الذي أنهك جيوب المواطنين وارتفاع عدد الطلبة المتقدمين للصندوق بفعل الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية المتردية.

ان رابطة الشباب الديمقراطي الاردني "رشاد" تطالب بشمول جميع الطلبة المتقدمين لصندوق المنح والقروض الجامعية (صندوق دعم الطالب) دون استثناء وإصدار دفعة ثانية بالطلبة الذين تم حرمانهم. في الوقت الذي تواصل الحكومة صرفها الباذخ على الهيئات المستقلة كان من الاولى توفير النفقات من هذه البنود وليس تحميله للطلبة الفقراء واسرهم كما نطالب وزارة التعليم العالي الايعاز لإدارات الجامعات بعدم حرمان الطلبة الذين تراكمت عليهم الرسوم من الاعوام السابقة من التسجيل واستكمال دراستهم واعطاءهم فترة سماح خمس سنوات كحد أدنى بعد التخرج. املين ان يتم انصاف الطلبة المتضررين.

انتخابات الاتحادات الطلابية دون مواعيد محددة

رغم ان المادة-8 من نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية والطلابية في مؤسسات التعليم العالي نصت على ان تلتزم مؤسسة التعليم العالي بتشكيل مجالس طلبة أو اتحادات أو جمعيات أو نواد طلابية وإتاحة الفرصة لجميع الطلبة الحزبيين وغير الحزبيين بممارسة حقهم في الترشح والانتخاب في أي منها وفق تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

الا ان معظم الجامعات لم تحدد موعد اجراء انتخابات اتحادات الطلبة باستثناء بعض الجامعات مؤتة 15/4/2024 الاردنية 19/5/2024

العلوم والتكنولوجيا 23/5/2024 واليرموك سيتم التحديد بعد عطلة عيد الفطر مما يستدعي من باقي الجامعات تحديد مواعيد اجراء انتخابات اتحاد الطلبة دون ابطاء.

مطالبات بإجراء انتخابات اتحاد طلبة جامعة الزيتونة

تضم رابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد صوتها الى اصوات القوى الطلابية في جامعة الزيتونة التي اكدت في بيان صادر عنها انها تتابع ومنذ عدة سنوات موضوع إجراء الانتخابات الطلابية لمجلس طلبة جامعة الزيتونة، لما يمثله من أهمية كبيرة في حياة الطالب الجامعي من إيصالِ لمطالبِه العادلة لإدارة الجامعة، والعمل على متابعة المطالب الحقوقية الطلابية النقابية والمطلبية وإقامة الأنشطة الطلابية.

حيث تم بإرسال مجموعة من الكتب الرسمية لكافّة الإدارات والأقسام المعنيّة بإجراء الانتخابات الطلابية، ومع عمادة شؤون الطلبة بشأن هذا الأمر، لكنها لم تتلقَّ إلّا الوعود غير الجازمة ولم يكن الرد إلا بمزيد من التسويف والمماطلة!

وبناءً على ما سبق، وانتصاراً لحقوق الطلاب وحفظها من الضياع، ومن أجل وضعِ حدٍّ للمماطلة غير المفهومة من إدارة جامعتنا فقد تقرر إطلاق حملة المجلس__حقي ، وذلك لتحديد موعد واضح أثناء الفصل الدراسي الحالي لإجراء انتخابات مجلس طلبة جامعة الزيتونة المكفول دستورياً كحقٍّ طلّابي في الجامعات الأردنية، وأسوةً بالجامعات الرسمية التي حددت موعدًا للعملية الانتخابية في هذا الفصل.

كما ندعو زملائنا الطلبة وباقي الكتل الطلابية للمشاركة في هذه الحملة التي لا تهدف إلا لانتزاع حقنا جميعا في أن يكون لنا مجلس يمثل تطلعاتنا، ويحمل قضايانا المختلفة إلى إدارة الجامعة سعياً للوصول إلى بيئة جامعية مثالية نفاخر بها الدنيا، ونرفع بها اسم جامعتنا ووطننا إلى عنان السماء.

يوم الأسير

الاهالي – يُحيي الفلسطينيون في الوطن والشتات يوم الأسير الفلسطيني في ١٧ نيسان من كل عام . وقد اعتمد هذا اليوم من قبل المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ باعتباره يومًا وطنيًا من أجل حرية الأسرى ونصرة قضيتهم العادلة .

ومنذ ذلك التاريخ كان ولا يزال يوم الأسير الفلسطيني يوماً خالدًا يحيي الشعب الفلسطيني سنوياً في كل أماكن وجوده في الداخل والشتات، بوسائل وأشكال متعددة؛ ليذكروا العالم أجمع بالأسرى الفلسطينيين، وما يتعرضون له بشكل يومي من أبشع صنوف العذاب والانتهاكات والتجاوزات في السجون الإسرائيلية، والتي فاقت وتجاوزت كافة الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية، وفي مقدمتها القانون الإنساني الدولي، و"اتفاقية جنيف الرابعة"، ومبادئ حقوق الإنسان، و"النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

دائرة اللاجئين (عودة) في حشد: أسرانا الابطال في سجون الاحتلال الصهيوني عنوان بارز للنضال ووحدة الشعب الفلسطيني

الاهالي – ان قضية الأسرى تعتبر أهم القضايا الوطنية ومن أهم عناوين الصراع مع الاحتلال الفاشي العنصري الذي يمارس أبشع صنوف العذاب والانتهاكات والتجاوزات في السجون الصهيونية والتي فاقت وتجاوزت كافة الأعراف والمواثيق الدولية والانسانية وفي مقدمتها القانون الانساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ومبادىء حقوق الانسان والنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، والعدو الصهيوني الفاشي يمارس مع المعتقلين السياسيين والمواطنين الفلسطينيون أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي وحرمانهم من كافة الحقوق الانسانية واحتجازهم في ظروف غير انسانية وتركهم بدون محاكمات أو الحكم عليهم بأحكام ليس لها علاقة بالقوانين القضائية بل تمارس من خلال الادارة العسكرية والموساد وما يسمى ادارة مصلحة السجون التي تقوم بادارة المعتقلات والتي تحاول دوماً الانقضاض على مكتسبات المعتقلين والانقضاض على منجزات الحركة الأسيرة التي حققوها بالتضحيات المتواصلة.

ان أسرانا الابطال في سجون الاحتلال الصهيوني عنوان بارز للنضال ووحدة الشعب الفلسطيني وهم خط الدفاع الأول

عن الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، لذلك ندعو كافة المؤسسات الحقوقية المحلية والاقليمية والدولية الضغط على حكومة الاحتلال العنصري بالتزامها بتطبيق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة بشأن معاملة الأسرى وحقوق الأسيروبعد واثناء طوفان الاقصى، حيث ارتفع عدد المعتقلين الى أكثر من ٧ آلاف أسير بينهم أكثر من ٢٠٠ طفل وأكثر من أربعين امرأة من الضفة والقدس كما تم اعتقال اكثر من اربعين صحفياً على ذمة الاعتقال الاداري الذي تجاوز ١٥٠٠ حالة.

لقد تفاقمت معاناة اسرانا الابطال بعد معركة طوفان الاقصى و أصبحت ادارة السجون تمارس كافة الانتهاكات من العزل الانفرادي وحرمان الأسرى من العلاج وممارسة العقاب الجماعي بالاقتحامات الليلية والنهارية وتعذيب الأسرى دون مبرر وحرمانهم من الزيارات ومنع الصليب الأحمر من زيارتهم مما أدى الى استشهاد عشرة اسرى منذ معركة طوفان الاقصى نتيجة التعذيب و الاهمال الطبي وحرمانهم من المياه النظيفة والوجبات الغذائية الكافية.

الى جانب الاعتقالات الجماعية التي شملت نساء وأطفال قطاع غزة والقيام بتعرية المعتقلين وتقييدهم بالأصفاد لفترات طويلة مما أدى الى بتر بعض أرجل وأيدي الأسرى دون تقديم العلاج لهم وهذا بشهادة أطباء صهاينة.

ان يوم الأسير الفلسطيني يعتبر يوماً وطنياً من أجل حرية الأسرى وتوحيد الجهود والفعاليات لنصرتهم ودعم حقهم المشروع في الحرية ولذلك فان المفاوضات الجارية بين المقاومة وكيان الاحتلال الفاشي تعتبر موضوع الأسرى احدى الأعمدة الرئيسية في المفاوضات الجارية ضمن صفقة تبادل تؤدي الى الافراج عن كافة أسرانا البواسل

الفلسطيني

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة: قضية الأسرى الفلسطينيين هي قضية الكل الفلسطيني

الاهالي –في ١٧ نيسان من كل عام يحيي شعبنا الفلسطيني ذكرى يوم الأسير الذي تحول يوماً للحرية ويوم وفاء للحركة الوطنية الأسيرة داخل المعتقلات الصهيونية التي تعج بآلاف المناضلين من خيرة أبناء وبنات شعبنا الذين باتوا دائماً في اشتباك يومي مع سلطات الاحتلال نتيجة ممارسته الوحشية الفاشية وخاصة بعد (طوفان الاقصى) الذي مرغ أنف الكيان الغاصب بالتراب.

قضية الأسرى الفلسطينيين هي قضية الكل الفلسطيني ويجب أن تحتل الأولوية في أجندة العمل الوطني والعمل بكل السبل الممكنة من أجل توفير الحماية الدولية للأسرى وتدويل قضيتهم برفعها الى الهيئات الدولية بما فيها المحكمة الجنائية ومجلس حقوق الانسان وخاصة بعد (طوفان الأقصى) وتصريحات ايتمان بن غفير اليميني الفاشي بجعل السجون الصهيونية مقابر وباستيلات تعذيب يومي لأسرانا البواسل القابضين على الجمر ليل نهار، وسحب كافة المكتسبات التي حققها الأسرى من خلال نضالاتهم اليومية والجماعية بوحدتهم في مواجهة السجان الصهيوني وادارة السجون الفاشية.

وفي هذه المناسبة والظروف الخاصة التي تمر بها قضيتنا الوطنية الفلسطينية، وما يجري في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة المقاوم من ممارسات وحشية واعدام ميداني والابادة الجماعية والاعتقالات العشوائية وممارسة كافة اشكال القهر والقمع والتعذيب اللاانساني بحق أسرانا من نساء وأطفال ورجال والتوقيف الاداري المفتوح وعدم التزام الكيان الصهيوني الفاشي بالحد الأدنى من المواثيق والتشريعات الدولية والاتفاقيات الدولية كاتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى ومعاملتهم كأسرى حرب، لذلك ندعو الى تدويل قضية الأسرى في اطار استراتيجية نضالية واستثمار كل أدوات القانون الدولي لتوفير الحماية للأسرى ودعوة مؤسسات الأمم المتحدة الى ادانة الممارسات الاسرائيلية والوقوف الى جانب أسرانا ومطالبهم العادلة ووقف الممارسات الصهيونية العنصرية اتجاههم واجبار العدو على اطلاق سراحهم.

ان الشعب الاردني وحركته الوطنية ، يجدد موقفه الحازم والقاطع مع الشعب الفلسطيني وحركته الاسيرة، ويعبر عن ابلغ معاني التضامن مع اهالي الاسرى الابطال الذين صنعوا معجزة الصمود داخل سجون الاحتلال الصهيوني.

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo

هبة نيسان 1989 مقدـ

الاهالي – ٣٥ عاماً مرت على هبة نيسان المجيدة في ١٨ نيسان ١٩٨٩ التي انطلقت من مدن وقرى جنوب الاردن احتجاجاً على الارتفاع الفاحش في الاسعار والبطالة المرتفعة والتراجع الحاد في المستويات المعيشية للمواطنين.

الاحتجاجات امتدت الى معظم المدن الاردنية مثل النار في الهشيم ثم طورت شعاراتها المطلبية والمعيشية الى استهدافات سياسية بعد ثلاثة عقود ويزيد من الاحكام العرفية وغياب سلطة التشريع.

لقد فتحت هبة نيسان مرحلة جديدة نوعية، كان يمكن لو تم البناء عليها أن يكون الاردن الآن في حال آخر...

فمرحلة التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ التي فتحت عهداً جديداً بجملة من الاصلاحات السياسية الواسعة :» إلغاء الاحكام العرفية وعودة الحياة الحزبية واجراء الانتخابات النيابية، ورفع القيود عن الحريات العامة» لم تواصل مسيرتها في تعزيز سمات هذه المرحلة بل شهدت انكفاءً في الحريات العامة والسياسات الاقتصادية ادى الى تدهور عام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا زالت البلاد تعيش تحت وطأته حتى يومنا.

كان لهبة نيسان مقدمات سياسية واقتصادية عميقة، لا بد من استحضارها نظراً لكونها شكلت عوامل اساسية في الانفجارات الشعبية التي وقعت ، ونستعيدها هنا لأنها - اي ذات العوامل نفسها - لا زالت تشكل اسباباً رئيسية لحالة التدهور المعيشي التي تعيشها البلاد.

تستند المعلومات التالية الى جملة من التقارير السياسية والابحاث الجادة التي كانت قد اعدتها مراكز بحث علمية واقتصادية هامة مثل مركز الاردن الجديد للدراسات الذي اصدر اكثر من عدد حول المناسبة التاريخية وذلك في اعوام ١٩٨٩ – ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وفرة مالية قائمة على القروض والمساعدات

في الفترة ما بين مطلع السبعينات ومطلع الثمانينات شهد الاقتصاد الأردني «تحسّنًا» على إثر الطفرة النفطية، فقد زاد حجم الناتج المحلي خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٨٢ بمعدل وسطي قدره ٨,٥ ٪ سنويًا ويعودهذا الارتفاع إلى عوامل عدة منها، كثافة المساعدات المالية العربية والأجنبية وازدياد حجم الاقتراض من الخارج والداخل إضافة إلى النمو السريع لتحويلات الأردنيين في الخارج وازدياد عائدات التصدير نتيجة توسع السوق المحلي والخارجي أمام السلع والخدمات.

إن ما يسمى بفترة «الانتعاش» الاقتصادي التي شهدها الأردن في سبعينات القرن الماضي تركت آثارًا كبيرة على بنية الاقتصاد الأردني قد تكون أسست للأزمة الاقتصادية التي مرّت بها البلاد في ثمانينات القرن الماضي بسبب الاعتماد شبه الكلي على تدفق المساعدات وغياب أي مشروع لخطط انتاجية صناعية وزراعية بعيدة المدى

ورغم أن برنامج التنمية للسنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧٠ تضمّن تقليص الاعتماد على الدعم الخارجي كهدف رئيسي من أهداف البرنامج، إلا أنّ الاعتماد على المساعدات، تحديدًا من الدول العربية النفطية، تعاظم في بداية السبعينيات، وقفز حجم مساعدات دعم الموازنة من ٤٤ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٢١٠ مليون دينار عام ١٩٧٨. إضافةً إلى هذا، ساعدت الطفرة النفطية على ارتفاع التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في الخارج، حيث ارتفعت من ٧,٩ مليون في بداية السبعينيات لتصل إلى ٢٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ كما أشارت التقارير الرسمية.

لكن هذه الوفرة المالية القائمة بشكل كبير على المساعدات والقروض وتحويلات العاملين في الخارج وجّهت غالبيتها الساحقة إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية. وانعكس تضخم الإنفاق الاستهلاكي المصاحب للوفرة المالية، وهيمنة القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية على حساب القطاعات الإنتاجية على أمرين:

أولا، تركيبة القوى العاملة، حيث أن القطاعات الإنتاجية كانت في عام ١٩٦١ تستوعب قرابة ٥٣,٣٪ من إجمالي القوى العاملة، وبدأت تتراجع شيئًا فشيئًا منذ بداية السبعينات لتصل إلى ٢٩٪ في عام ١٩٨٥. وترافق هذا مع تراجع حصة القوى العاملة في الزراعة من ٣٣,٥ ٪ عام ١٩٦١ إلى ٧,٨ ٪ عام ١٩٨٥. وكان هذا التراجع، سواء بالقطاعات الإنتاجية أو الزراعية، على حساب تنامي حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية.

إن تشوّه تركيبة القوى العاملة نتيجة التركيز على القطاعات الخدمية كان له الأثر الكبير على بنية المجتمع، حيث كان من الممكن لتطوير القوى العاملة وتنظيمها في أجسام وهيئات نقابية أن تساهم في خلق تشكيلات اجتماعية مغايرة تمامًا للتشكيلات الاجتماعية القائمة على الهويات الفرعية العشائرية والمناطقية والإقليمية.

كذلك، أدّت مرحلة «الازدهار» بين مطلع السبعينات ومطلع الثمانينات إلى تعاظم الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، حيث أدى تزايد الطلب على السلع والخدمات إلى رفع

مات الانتفاضة الشعبية

أسعار العديد منها، مما أدى إلى خفض القيمة الفعلية للأجور. فالأرقام القياسية للتكاليف المعيشيّة ارتفعت في البلاد حوالي ٢٠٠٪ بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٢ ما أدى إلى خفض القيمة الفعلية للأجور الثابتة إلى حوالي نصف قيمتها الحقيقية كما كانت في مطلع السبعينات.

الأزمة المالية تتفاقم

أدى تنامي المساعدات وتحويلات العاملين في الخارج في فترة السبعينيات إلى تضخم الموازنة العامة وزيادة الإنفاق الجاري. ومع انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينيات دخل الاقتصاد في مرحلة ركود، إذ تراجعت المساعدات المالية بشكل كبير، وتراجعت أيضا تحويلات العاملين في الخارج بسبب انخفاض الطلب على العمالة، هذا اضافة الى ظهور عوامل أخرى مصاحبة للأزمة؛ مثل ظهور مشكلات تصريف حادة للبضائع المحلية، حيث تراجعت الصادرات الصناعية الأردنية إلى العراق بسبب الحرب مع إيران، وتراجعت الصادرات الزراعية إلى السعودية ودول الخليج بسبب تمكن هذه البلاد من تطوير زراعتها وتأمين قدرٍ من الكفاية الذاتية. بالإضافة إلى هذا، شهد قطاع العقارات والسياحة والنقل والخدمات ركودًا شديدًا بسبب الأزمة المالية. ولجأت السلطة السياسية آنذاك إلى وسائل أخرى للحفاظ على مستويات الإنفاق السابقة في عهد الوفرة المالية، حيث اتجهت وبشكل كبير جدًا إلى القروض الخارجية والداخلية كبديل عن المساعدات.

أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناشئة إلى زيادة نسب البطالة وتسريح العاملين من وظائفهم انحسار فرص العمل، وتشير النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٥ أنه في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥ ارتفعت أسعار المواد التي تستهلكها الأسر الفقيرة بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة بأسعار ١٩٨٠. حيث ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن بنسبة ٢٤,٥٪ والألبان والبيض والزيوت بنسبة ٢٧٪ والسجائر بنسبة ١٠١٪ والنقل والمواصلات بنسبة ٥٥٪. هذا الارتفاع في الأسعار يعني أن القيمة الشرائية للأجور الثابتة قد انخفضت بنسبة ٣٠٪ مقارنة في بداية الثمانينيات.

مع مطلع الثمانينات حدث تحوّل في سياسة مانحي القروض، من مؤسسات الدول الرأسمالية إلى دول العالم الثالث تحديدًا، بعد تخلف المكسيك عن سداد ديونها وظهور ما سمي بـ«أزمة ديون العالم الثالث». حينها،استطاعت إدارة ريغان أن تجمع بين سلطات وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لحل المشكلة، من خلال إعادة جدولة الديون بأسعار فائدة جديدة يترافق معها شرط إجراء إصلاحات نيوليبرالية. وبهذا فقد تحوّل صندوق النقد الدولي إلى مركز ترويج ودعم «أصولية السوق الحر» والعقيدة النيوليبرالية .

تبنت حكومة زيد الرفاعي (١٩٨٥-١٩٨٩) التوجه النيوليبرالي بدعوى انعاش الاقتصاد الأردني ومحاولة تخليصه من الأزمة. حيث اتخذت حكومة الرفاعي جملةً من الخطوات يمكن تلخيصها بمجموعة من النقاط:-

١ – تشجيع ورعاية القطاع الخاص، والعمل على تقليص دور الحكومة والقطاع العام في الحياة الاقتصادية.

٢ – منح الرأسمال الخاص إعفاءات ضريبية كبيرة وتسهيلات وحوافز مادية جمة على حساب خزينة الدولة.

٣ – تضخيم الإنفاق الحكومي والتوسع في الإنفاق الرأسمالي بهدف تنشيط القطاع الخاص وتقليل عثراته.

٤ – ازدياد الاعتماد بشكل غير مسبوق على الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل الإنفاق العام.

٥ – الاستجابة التامة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين المسماة بسياسات «التصحيح والتكيّف».

لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي بعد عجزه عن الوفاء بسداد ديونه، ووقع اتفاقيته الأولى مع الصندوق التي نصت على منح الأردن قرضًا بقيمة ٢٧٥ مليون دولارًا تدفع على ١٨ شهرًا، وإعادة جدولة جزء من ديون الأردن الخارجية التي بلغت آنذاك ستة مليارات دولار مقابل البدء ببرنامج «التصحيح الاقتصادي» والذي، على أثره، قرر مجلس الوزراء في ١٥ نيسان، رفع أسعار المحروقات والسلع والمواد الغذائية بين ١٥ إلى ٥٠٪، وشملت الزيادة إسطوانة الغاز، البنزين، السولار، المشروبات المعدنية والغازية، السجائر، إضافة إلى رسوم ترخيص وتسجيل المركبات.

كردة فعل على هذه الاجراءات والتحولات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال السبعينات والثمانينات، وانعكاساتها الحادة على الاوضاع المعيشية للمواطنين انتفض الفقراء والمهمّشون في ١٨ نيسان ١٩٨٩ في هبّة شعبية عارمة سميت آنذاك بـ«هبّة نيسان».

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo

بعد أن نقض رئيس البلدية الاتفاقية الموقعة مع العاملين

العاملون في البلدية يعتصمون أمام بلدية اربد

الاهالي – اعتصم العشرات من العاملين الاحد الفائت أمام بلدية اربد احتجاجاً على نقض المجلس البلدي الاتفاقية الموقعة مع النقابة المستقلة للعاملين في البلديات التي ضمنت بها استرجاع حقوق الموظفين وتنفيذها بجدول زمني وكذلك احتجاجاً على ما أقدمت عليه البلدية باتخاذ عقوبات بحق الموظفين المطالبين بحقوقهم سواء كان بحرمانهم من الزيادة لمدة سنة أو التنقلات التعسفية بحجة الدعوة لاعتصام وفقاً للمادة 43 من نظام موظفي البلديات.

وعليه اعتبرت النقابة أن الاتفاق الموقع مع البلدية التي علقت بموجبه الاعتصام لاغياً لعدم التزام البلدية بوقف الاجراءات بحق العاملين بل زادت بتوجيه انذار للعشرات من العاملين تحت دعوى مخالفتهم التعليمات والانظمة وانذارهم باتخاذ اجراءات أشد بحقهم استناداً للمادة "43" من نظام موظفي البلديات الذي ينص على تسلسل العقوبات التأديبية ، اذ يأتي التنبيه ثم الانذار ثم الحسم بما لا يزيد عن سبعة أيام في الشهر ثم حجب الزيادة السنوية لمدة سنة ثم لمدة ثلاث سنوات ثم خمسة سنوات ثم الاستغناء عن الخدمة.

واعتبر احمد السعدي رئيس اتحاد النقابات المستقلة لعمال البلديات من الذين شملهم الحرمان من الزيادة لمدة سنة أن مجلس البلدية لم يلتزم بتسلسل العقوبات سيما أن الاعتصام جرى تعليقه بعد نجاح مفاوضات الموظفين مع البلدية بشأن تلبية مطالبهم.

واعتبر الاتحاد العمالي للنقابات المستقلة الاردني ان التحفظ على النقابي احمد السعدي بموجب قانون الجرائم الالكترونية باطل من اساسه بحق العاملين بالدعوة للاعتصام ، كما اعتبر ان كافة الاجراءات التي اتخذت في حالة نزاع عمالي.

العاملون في الجامعات بنظام (الكرت) يحرمون من أبسط الحقوق العمالية

الاهالي – أكد العديد من العاملين في الجامعات بنظام (الكرت) والمقدر تعدادهم بالمئات بأنهم من خلال الكرت يستطيعون القيام بأعمالهم داخل الجامعات وان هذا النظام يحرمهم من أبسط الحقوق العمالية الواردة في قانون العمل اضافة عدم شمولهم بالحماية الاجتماعية من خلال تنسيبهم لموسسة الضمان الاجتماعي.

مستغلين قبول العاملين العمل بدون عقود او حمايات تثبت عملهم في الجامعات.

وبين العاملون بأنهم لا يحصلون على أيّ نوع من الإجازات وتُصرف رواتبهم بناءً على عدد أيام العمل التي لا تُجاوز 16 يوماً في الشهر؛ حتى لا يخضعوا، لأحكام قانون الضمان الاجتماعي، وتُصرف مستحقاتهم جميعهم في الجامعة الواحدة بشيك واحد وبعدها يتم توزيع الأجر بحسب عدد أيام العمل في الشهر لكل عامل باليد.

وتُوكل إلى هؤلاء العمّال العديد من المهمات داخل الحرم الجامعي وخارجه، منها ما يُصنف ضمن المهن الخطرة التي قد تعرضهم إلى إصابات مثل العمل في صيانة الكهرباء والحِدادة وإرسال البريد داخل الجامعة وخارجها، بيد أنهم غير مشمولين في الضمان الاجتماعي ليضمن لهم حقوقهم حال تعرضوا لإصابات وأخطار.

وأشار عاملون بأنهم لا يعرفون مسماهم الوظيفي مما يشعرهم بعدم الأمان والاستقرار وان ما يتقاضوه من رواتب عن أيام العمل لا يتجاوز 170 ديناراً شهرياً اضافة ما يخصم من رواتب عن التغيب لعدم تمتعهم بالاجازات السنوية المنصوص عليها في قانون العمل .

ويطالب العاملون بشمولهم بالضمان الاجتماعي وقانون العمل وحقهم بالعمل النقابي للدفاع عن حقوقهم لكون الجامعات تعاملهم كموظفين رسميين بالالتزام بساعات العمل مشيرين بذلك الى قرار المحكمة الذي أقر بانتهاك حقوقهم بعد الدعوى التي رفعها العاملون الذين تم فصلهم رغم انهم لا يعترفون بهم كموظفين قيم صرف الاجور المستحقة بشيك بمبلغ لكامل جميع العاملين ، يشار ان النص القانوني للضمان الاجتماعي يلزم الجامعات بشمولهم بالضمان لكونهم يعملون أكثر من 16 يوم في الشهر او اقل من ذلك ولكنه يتقاضى راتباً شهرياً بصرف النظر عن عدد الايام فصرف مستحقات العاملين بشيك للجميع يعتبر تحايل على القانون.

يذكر ان هناك هيئات عمالية تطالب باعادة النظر بالعمالة غير المنظمة بشكل جذري.

طوفان الأقصى... فلسطين تقاوم

في رسالة إلى مجلس الأمن....

أكثر من ٢٥٠ منظمة إنسانية وحقوقية تدعو لوقف نقل الأسلحة إلى «إسرائيل»

الاهالي – أعلنت أكثر من 250 منظمة إنسانية وحقوقية يوم الخميس، أنها ضمت صوتها إلى رسالة مفتوحة تدعو إلى وقف "فوري" لكل عمليات نقل الأسلحة "إلى إسرائيل.

وقالت المنظمات "ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وندعو كل الدول إلى وقف نقل الأسلحة التي يمكن استخدامها لارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان».

وبحسب "فرانس برس"، جاء في الرسالة المفتوحة أنه، "يجب على مجلس الأمن الدولي أن يفي بمسؤوليته في الحفاظ على السلام العالمي والأمن من خلال اعتماد تدابير لوقف

نقل الأسلحة إلى حكومة إسرائيل

وأطلقت 16 منظمة هذه الرسالة المفتوحة في كانون الثاني/يناير 2024 وباتت تحمل الآن أكثر من 250 توقيعا بينها توقيع منظمة العفو الدولية ومنظمة سيف ذي تشيلدرن وأوكسفام ومنظمة أطباء العالم وكاريتاس الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية.

وكتبت المنظمات أن "القصف والحصار من جانب إسرائيل يحرمان السكان المدنيين من الضروريات لبقائهم على قيد الحياة ويجعل غزة غير صالحة للسكن"، متحدثة عن "أزمة إنسانية ذات خطورة وحجم غير مسبوقين».

وقال مجلس الأمن الدولي يوم الخميس إنه أخذ علما بتعهد إسرائيل فتح منافذ إضافية لدخول مساعدات إنسانية إلى غزة، داعيا إياها إلى فعل "المزيد" في ظل الأوضاع الكارثية في القطاع الفلسطيني المحاصر.

التجويع سلاحهم والزراعة سلاحنا: حملة العربية لحماية الطبيعة لإحياء مزارع غزة

الاهالي – استجابة لنداءات مزارعي غزة، أطلقت المنظمة العربية لحماية الطبيعة حملة إغاثة تنموية طارئة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي للمشاركة في مقاومة حرب التجويع، مؤكدة أن القطاع الزراعي لديه الإمكانية لاسترجاع حيويته إذا تم إمداده بمدخلات الإنتاج الرئيسية.

تتضمن المرحلة الأولى من الحملة إعادة تأهيل مزارع الخضراوات المتضررة بزراعة البذور والأشتال ومد شبكات الري بدل التالفة وخلافه، لتتوسع فيما بعد لتعيد بناء البيوت البلاستيكية، وزراعة الأشجار المثمرة وتشييد وترميم البرك الزراعية ومعدات الصيد، إضافة لإعادة تأهيل مزارع الدجاج اللاحم ومناحل العسل، كل ذلك بالاستفادة بشكل مباشر من الموارد الموجودة داخل القطاع نفسه.

وبحسب رئيسة المنظمة، رزان زعيتر، فإن هذه الحملة الجديدة ليست الأولى التي تطلقها

العربية لحماية الطبيعة في غزة منذ تأسيسها قبل عقدين، وسبقها حملات مماثلة في العام 2008 و2009 و2014 و2021 وأسفرت عن زراعة 460،000 شجرة وتأهيل بيوت بلاستيكية وبرك زراعية وشبكات ري ومزارع دواجن وأغنام ومناحل ومعدات صيد وغيرها.

وأكدت زعيتر بأن علينا التركيز على موضوع السيادة على الغذاء في القطاع لا الأمن الغذائي وحده، وخصوصاً مع الحصار المميت الذي فرضه الاحتلال، إضافة لدعم مشاريع التنمية الإغاثية القادرة على مساعدة الغزيين بزراعة وإنتاج وتثبيت النظم الغذائية المحلية، وعدم الاعتماد على المساعدات الإغاثية التي على ضرورتها تبقى هشة في ظل الحصار وإغلاق المعابر. ودعت المنظمات الأممية والدولية والإقليمية المعنية بالغذاء والزراعة للمشاركة في دعم مثل هذه الحملات وتسهيل عملها وتمويلها فهذه مسؤولية كبيرة ولا يستطيع أفراد فقط إنجازها. كما دعت زعيتر الجميع للمشاركة في دعم الحملة ونشر فكرتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo

احمد النمري

مديونية ثقيلة ومكلفة

تواصل الارتفاع ويدون توقف في حجم الدين العام الحكومي ومن(30668)مليون دينار مسجلة ومعلنة حتى نهاية سنة 2022 الى ارتفاع(31714) مليون دينار حتى نهاية شهر آب سنة 2023 ، وابرتفاع (1047) مليون دينار.

واصح أنها مديونية عالية وخطرة في رقمها ومضمونها مع وبعد وصول حجمها الى (31714) مليون كينار الذي يشكل ما نسبته "88.7%" من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لشهر آب لسنة 2023.

توزيع أرقام المديونية بين خارجية وداخلي مقارنة

1 -المديونية الخارجية

ارتفع رقم المديونية الخارجية من (16489) مليون دينار متحققة في نهاية سنة 2022، وبنسبة (47.7%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022، ارتفاع الى (17823) مليون دينار وبنسبة (49.8%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر في شهر آب سنة 2023، ومن ثم تحقيق ارتفاع رقمياص عالياً بحدود (1334) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بحدود (8.1%)

2 - الميديونية الداخلية

انخفض حجم المديونية الداخلية (المحلية) من (14179) مليون دينار متحققة في نهاية عام سنة 2022 وبنسبة(41%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022، انخفاض الى (13891) ما نسبته "38.8%" من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لشهر آب سنة 2023، وابنخفاض"288" مليون دينار وبنسبة (2%).

هذا وللتوشيح والتبسيط ندرج فيما يلي جدولاً مختصراً بأرقام ومعدلات المديونية في شقيها الداخلي والخارجي.

البيان	آب 2023	2022
المديونية الخارجية	17823	16479
المديونية الداخلية	13891	14179
المجموع	31714	30668

ويلاحظ من بيانات وأرقام الجدول أن المديونية الخارجية زادت بمبلغ (3134) مليون دينار في شهر آب سنة 2023 عما كانت عليه في سنة 2022 فيما تراجعت المديونية الداخلية بمبلغ (288) مليون دينار.

استثناء مديونية الحكومة للضمان !!

تم ويتم ومنذ فترة زمنية ليست بالقصير استبعاد رقم مديونية الحكومة للضمان من البيانات والتحليلات الحكومية المنشورة والمقروءة عن المديونية والتي أي مديونية الحكومة للضمان الاجتماعي تجاوزت سقف (8) ثمانية مليارات دينار، والاكتفاء مقابل ذلك بادراج عبارة مكرورة" بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي" وهو خطأ جسيم من الضروري تصويبه سواء كان هذا الخطأ ذاتياً أو أنه استجابة للرغبة وطلب صندوق.

للمديونية الحكومية المتصاعدة مطبات اخرى بحدود"1980" مليون دينار.

هبوط متسارع في كميات الانتاج الصناعي

دائرة الاحصاءات الاردنية العامة رصدت وأظهرت في تقريرها الاحصائي الشهري الأخير حدوث هبوط ثقيل في كميات الانتاج الصناعي لشهر تشرين ثاني سنة 2023 عند مقارنته مع الانتاج الصناعي في نفس الشهر المقابل من سنة 2022، وأيضاً تحقق الهبوط في كميات الانتاج على المستوى التراكمي خلال الأحد عشر شهراً خلال سنة 2023 عند اجراء المقارنة مع حجم الكميات المنتجة في نفس الفترة من سنة 2022 مستندة في احتساب الأرقام والمعدلات على وضع واتجاه الرقم القياسي العام لكميات الانتاج الصناعي.

المستوى التراكمي للأحد عشر شهراً

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الانتاج الصناعي من (92.73) نقطة خلال الأشهر الأحد عشر من سنة 2022 الى(90.24) نقطة خلال نفس الفترة المتحققة من سنة 2023 وبانخفاض (249) نقطة "92.73 90.24-=249 نقطة وبنسبة هبوط عالية وصلت الى (2.68%).

تركز الانخفاض في الصناعات التحويلية

وبمقارنة الرقم القياسي التراكمي للأحد عشر شهراً الاولى من عام2023 مع نفس الفترة من سنة 2022 نلاحظ أن كميات انتاج قطاع "الصناعات التحويلية" قد انخفضت بنسبة «3.66%» بينما ارتفعت ولم تنخفض كميات انتاج «الصناعات الاستخراجية ومنها البوتاس والفوسفات بنسبة

«3.70%» وارتفعت أيضاً كميات انتاج الكهرباء بنسبة «3.11%»، وهذا التفاوت الواضح في توزيع كميات الانتاج بين القطاعات الانتاجية الصناعية الثلاثةوليتوازى مع الاهمية الفعلية النسبية لكل منها والتي تصل أي الأهمية النسبية الى (86%) للصناعات التحويلية ، والأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية (8%) فيما تصل الأهمية النسبية لقطاع الكهرباء الى 6% فقط.

ومع ذلك ، ورغم الأسبقية والأفضلية لتمركز ونمة قطاع الصناعات التحويلية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة الأوسع في أكثر من مجال"التصدير- مكافحة البطالة ولو جزئياً" الا أن الأمر يتطلب أيضاً توازناً أفضل بين القطاعات وتشابكاتها وتداعياتها، وهذا بدوره يحتاج الى نهج اقتصادي واجتماعي وخدمي أقرب الى العدالة بين الانتاج والتوزيع الدائم والمطلوب في كلياته.

نسبة انخفاض الانتاج الصناعي محسوبة على الأساس الشهري

الرقم القياسي العام لكميات الانتاج الصناعي وعلى الأساس الشهري تراجع من (91.23) نقطة لشهر تشرين ثاني سنة 2022 الى "87.01" نقطة متحققة في نفس الفترة أي تشرين ثاني سنة 2023 ليكون الفرق الرقمي الهابط بين الفترتين (422) وبنسبة "4.63%" وهذه النسبة نتاج قياس الفرق بين شهري المقارنة البالغ (422) منسوباً الى "91.23" أتى 422/91.23 =(4.63%) ، ونشير الى الوضع لا يختلف كثيراً عن رقم احتساب التراجع في الشهور الاخرى وأيضاً يكون من الجدير أن نلفت الانتباه الى نسبة التراجع المحسوبة على الأساس الشهري تتجاوز النسبة المحسوبة على الاساس التراكمي وأنها قد تتجاوز النسبة المحسوبة عن كامل سنة 2022، 2023 لاحقاً.

طوفان الاقصى... فلسطين تقاوم

ألمانيا أمام «العدل الدولية»: «عار غزّة» يلاحق الحلفاء أيضاً

الاهالي – عقدت «العدل الدولية» جلسات المرافعة في دعوى قدمتها حكومة نيكاراغوا، ضد المانيا على خلفية تزويد الاخيرة، تل ابيب، بالاسلحة والاموال.

في قضية هي الثالثة من نوعها، متعلّقة بتطوّرات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعد دعويَين رفعتهما كل من جنوب أفريقيا، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ضدّ كيان الاحتلال، عقدت «محكمة العدل الدولية»، في اليومَين الماضيَين، جلسات المرافعة في دعوى قدّمتها حكومة نيكاراغوا، ضدّ ألمانيا هذه المرّة - وإنْ بغياب إسرائيل، على أساس أن الأخيرة ليست طرفاً أصيلاً في الدعوى -، وذلك بتهمة تسهيل ارتكاب جريمة «الإبادة الجماعية» في غزة، على خلفية تزويد برلين، تل أبيب، بالأسلحة والأموال. طالب سفير نيكاراغوا لدى هولندا، كارلوس خوسيه أرغويلو غوميز، نيابة عن الجمهورية الواقعة في أميركا اللاتينية والمعروفة تاريخياً بمواقفها الداعمة للفلسطينيين، في نصّ الدعوى الواقعة في ٤٣ صفحة، المحكمة، بإلزام السلطات الألمانية باتّخاذ إجراءات مؤقّتة، إلى حين استكمال المحاكمات في هذه القضيّة، ومن جملتها: تعليق المساعدات العسكرية لحكومة بنيامين نتنياهو بصورة فورية، والحصول على ضمانات من الجيش الإسرائيلي بعدم استخدام الأسلحة الألمانية الصنع بحوزته، بما يخالف القانون الدولي الإنساني، إلى جانب حثّ برلين على العدول عن قرارها وقف تمويل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (الأونروا).

وعلى رغم محاولة بعض وسائل الإعلام الغربية التشويش على القضية، التي يأتي رفعها في سياق المواقف التاريخية لماناغوا الداعمة للحقّ الفلسطيني، من باب تسليط الضوء على المزاعم الغربية في شأن السجل الحقوقي لحكومة دانييل أورتيغا في نيكاراغوا، أشارت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية إلى أن الدعوى «تطرح تساؤلات جديدة حول المسؤولية (القانونية والسياسية) المترتّبة على الدول، التي زوّدت إسرائيل بالأسلحة خلال الحرب على غزة».

ويشير محلّلون غربيون، من جهتهم، إلى أن النشاط الكبير والمكثّف الذي عرفته «العدل الدولية»، في الآونة الأخيرة، أعاد تسليط الضوء على دورها في وضع حدّ للنزاعات الدولية، وخصوصاً أن هذا النشاط قد ترافق مع إخفاق الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك الهيئات الأممية الأخرى، وفي مقدّمها مجلس الأمن الدولي، في وقف الحرب في غزة. وفي هذا الصدد، أوضح برايان فينوكين، وهو أحد كبار المستشارين في «مجموعة الأزمات الدولية»، أن «محكمة العدل الدولية لن تنهي الحرب في غزة، لكنها تبقى أداة دبلوماسية قابلة للاستخدام على مستوى السياسات الخارجية للدول، من أجل ممارسة ضغوط إضافية على إسرائيل». وبحسب فينوكين، فإنّه، وبالمعنى المتقدم، ستفضي دعوى نيكاراغوا «إلى ممارسة المزيد من الضغط على ألمانيا» لوقف دعم إسرائيل.

كمال مضاعين

الازمة تحت السيطرة

هناك دروس في غاية الاهمية قدمتها الحرب الصهيونيه على قطاع غزة ، واهم هذه الدروس ما قدمته المواجهة الايرانية – الصهيوامريكية الاسبوع الماضي .

ورغم تشعب الاحداث الا أن ما يهمنا هو الجزء المتعلق بالاردن من الناحيه الجيوسياسية ، وما الفرق هذه المره بين الهجمة الايرانية التي مرت عبر سماء الاردن ، وبين تلك الهجمه العراقية عام 91 اثناء حرب الخليج الثانيه .

الحقيقة الاولى هي أن الجغرافيا السياسية الاردنية تضعنا في قلب العاصفة وفق كل السيناريوهات ، فاعداء الكيان الصهيوني هم في الشرق من فلسطين ، والاردن الذي يتوسط بلاد الشام ونجد هو في الواقع عمق لكل دول المنطقه ، وهو تاريخيا ممر سياسي وامني وتجاري وزراعي ، وهذا يعني اولا :

ان الاردن يقع في قلب الصراع العربي الاسرائيلي بشكل مباشر وغير مباشر ، وان القضيه الفلسطينيه هي قضيه وطنية اردنيه ايضا ، وقيام الدوله الفلسطينيه المستقله هو مصلحه وطنيه اردنيه عليا كما هي مصلحه وطنيه عليا للشعب الفلسطيني ، وبالتالي فان السياسه الاردن تجاه فلسطين يجب ان تكون اكثر عمقا وتميزاً عن باقي الدول العربيه .

رغم توقيع معاهده بين الاردن ودولة الاحتلال الا أن هذا لم يجعل الاردن اكثر سلاماً على كل المستويات ، لا بل ان المعاهده قيدت الاردن والزمته بسياسات تفوق طاقته وهي ضد مصالحه ، والدليل : لو أن المواجهه الايرانيه – الاسرائيليه الاسبوع الماضي استمرت او تطورت فأن الاردن ملزم وفق المعاهده بان يكون طرفا في الحرب حسب بنود المعاهده .

ان مصلحة الاردن هو في البقاء ضمن المحيط العربي رغم ضعفه ، وليس هنالك خيارا آخر ، وان الاتكاء المطلق على الراعي الامريكي هو مصدر قلق وتهديد وليس مصدر امن واستقرار ، وهذا بدا واضحا منذ شهرين ، حين بلغت المواجهه الايرانيه – الامريكيه حد تبادل الضربات الصاروخيه ، ومن خلال المواجهه الاخيره التي ضربت بها ايران اسرائيل بمئات الصواريخ والمسيرات .

نحن دولة مواجهه ، نحن في قلب الصراع العربي الاسرائيلي ، نحن توأم فلسطين ولا يمكن ان ننعم بالسلام ما دام الشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه الوطنية ودولته المستقله .

واخيرا ، يجب ان تكون السياسه الداخليه لها علاقه بالوضع الخارجي وليست معزوله عنه ، القادم لا يحتمل الاستمرار بنفس النهج والسياسه ... والقادم اخطر واصعب

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
الموقع على الانترنت www.hashd-ahali.org.jo

السودان: بعد عام من الحرب لابد من وقفها

تاج السر عثمان - كاتب سوداني

بعد عام من الحرب ودخولها عامها الثاني، لابد من السعي الجاد لوقفها، ومواصلة الثورة حتى تحقيق أهدافها ومهام الفترة الانتقالية، وهي حرب من أجل السلطة والثروة، وتصفية الثورة، وتمكين الرأسمالية الطفيلية داخل طريق الحرب لنهب ثروات البلاد وتهريبها، والتفريط في السيادة الوطنية.

أدت الحرب الي نزوح الملايين داخل وخارج البلاد، ومقتل وفقدان الآلاف من الأشخاص، وماساة إنسانية وتدمير البنيات التحتية ومرافق الدولة الحيوية والمصانع والأسواق والبنوك ومواقع الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي اضافة لقطع خدمات الكهرباء والماء والاتصالات والانترنت مما ضاعف معاناة المدنيين، اضافة لنهب ممتلكاتهم وعرباتهم ومنازلهم من طرفي الحرب، وانتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني كما في حملة الاعتقالات والتعذيب الوحشي والقتل للمحتجزين والمعتقلين من طرفي الحرب، وحل لجان المقاومة والخدمات، فضلا عن شبح المجاعة والنقص في الغذاء الذي يهدد حياة ٢٥ مليون سوداني حسب بيانات الأمم المتحدة، اضافة لخطر تمزيق وحدة البلاد، والزج بها في الصراع الإقليمي والدولي الملتهب لنهب ثروات أفريقيا والسودان، ومن أجل إيجاد موطئ قدم على البحر الأحمر.

كما اوضحنا سابقا هناك ضرورة للحل الداخلي بعد فشل الحلول الخارجية التي اعادت إنتاج الأزمة والحرب، كما في تجربة الوثيقة الدستورية التى تم الانقلاب عليها، والاتفاق الإطارى الذي قاد للحرب اللعينة الجارية حاليا، بالتالي هناك ضرورة لعدم إعادة الشراكة مع العسكر والدعم السريع، كما هو مطروح في مشروع اتفاق "المنامة" الذي يعيد إنتاج الأزمة والحرب، والتوجه صوب الحل الجذري الذي يتم فيه ترسيخ واستدامة الحكم المدني الديمقراطي.

وهذا يتطلب:

التقييم الناقد لتجارب فشل الفترات الانتقالية السابقة وعدم تكرار فشلها، والتراجع عن مواثيقها التي تم الإجماع عليها، كما حدث في مواثيق ثورة أكتوبر 1964 وانتفاضة مارس - أبريل ١٩٨٥ وثورة ديسمبر ٢٠١٨، والسير قدما لترسيخ الحكم المدني الديمقراطي.

لقد بذل جهد سياسي وفكري في تلك والمواثيق التي تم التنكرلها، ومازالت بعض عناصرها صالحة للمخرج من الأزمة مثل:

ميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

ميثاق التجمع الوطني لانقاذ الوطن في انتفاضة مارس - أبريل ١٩٨٥

ميثاق اسمرا الذي اقره التجمع الوطني الديمقراطي ١٩٩٥

إعلان نداء السودان لاعادة هيكلة الدولة السودانية ٢٠١٦

ميثاق قوى الحرية والتغيير، يتاير٢٠١٩

مع اهمية وقف الحرب وتوصيل المساعدات الإنسانية، من المهم الخروج من هذه الحلقة الجهنمية للانقلابات العسكرية التي دخلت فيها البلاد التي أخذت أكثر من ٥٧ عاما من عمر الاستقلال البالغ أكثر من ٦٨ عاما ،وتحقيق أوسع تحالف قاعدي جماهيري من أجل:

– وقف الحرب وتوصيل المساعدات الإنسانية، وعودة النازحين لمنازلهم وقراهم، وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تدهورت ، ووقف نهب ثروات البلاد وتهريبها للخارج والتوجه الداخلي في التنمية، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

- عدم الافلات من العقاب بتقديم مجرمي الحرب والجرائم ضد الانسانية للمحاكمة، وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات، القصاص لشهداء مجزرة فض الاعتصام وبقية الشهداء ، وقومية ومهنية الخدمة المدنية والعسكرية.

- حل كل المليشيات (دعم سريع، مليشيات الكيزان، جيوش الحركات) وجمع السلاح وفق الترتيبات الأمنية، وقيام الجيش القومي المهني الموحد، وعودة المفصولين من العمل مدنيين وعسكريين، وتسليم البشير ومن معه للجنائية الدولية، وتكوين المجلس التشريعي والمفوضيات.

تفكيك التمكين واستعادة أموال الشعب المنهوبة.

- تمثيل المرأة بنسبة 50% في كل المواقع الحكومية والتشريعية ، ومساواتها الفعلية مع الرجل.

- – تحقيق السيادة الوطنية والعلاقات الخارجية المتوازنة بعيدا عن الأحلاف العسكرية. بإلغاء كل الاتفاقات العسكرية الخارجية التي تمس السيادة الوطنية،، واستعادة كل الأراضي السودانية المحتلة، وقيام علاقاتنا الخارجية علي أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

- قيام المؤتمر الدستوري في نهاية الفترة الانتقالية للتوافق علي دستور ديمقراطي وقانون انتخابات ديمقراطي، يتم علي أساسه انتخابات حرة نزيهة في نهاية الفترة الانتقالية، وغير ذلك من مهام الفترة الانتقالية وأهداف الثورة.

طوفان الاقصى... فلسطين تقاوم

منتدى موسكو الاقتصادي... رؤية لعالم ونظام يتجه إلى التوازن والعدالة

لانا بدفان - باحثة في العلاقات الدولية -

منتدى موسكو 2024 أسهم بشكل مباشر في حل وتحليل أكثر المسائل الاقتصادية ذات الطابع السياسي تعقيداً، مع طرح الاتجاهات ووضع التصورات المحفزة لاتخاذ القرارات.

يحظى منتدى موسكو الاقتصادي 2024 بأهمية استراتيجية في الساحات الاقتصادية العالمية والسياسية، وتعطي المشاركة في منتدى موسكو أهمية كبيرة، نظراً إلى وجود مجتمع من الخبراء الفاعلين في مجالات متعددة، ومشاركة أكثر من 10 آلاف شخص من 35 دولة، إذ يُعقد هذا العام تحت شعارات كثيرة ومتعددة، وبوجود عدد كبير من الصحافيين، بما في ذلك ممثلو وسائل الإعلام الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية.

ومن اللافت للانتباه أن هذا المنتدى تم تصوره من قبل رجل صناعي معروف بكونستانتين بابكين في روسيا قبل 11 عاماً، كبديل للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو "منتدى لدعاة العولمة بقيادة شواب كلاوس وشركائه".

ويغطي المنتدى محاور الأمن والطاقة والتعاون وتوليد فرص العمل في العصر الجديد والصناعة وأهمية ممرات النقل الأوراسية وكذلك الأيديولوجيا التي تحتاجها روسيا كمنهجية جديدة للاقتصاد والسياسة والمجتمعات، كما أن القضايا السياسية، بما فيها السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، ضمن جدول أعمال المنتدى، كما يتخللها مواضيع ذات أهمية كبيرة مثل دور منظمة بريكس نحو عالم متعدد الأقطاب والذكاء الاصطناعي والبيئة الثقافية والقانون الثقافي الروسي وغيرها من المواضيع ذات التأثير السياسي والاقتصادي والتنموي على الصعيد العالمي والإقليمي والجيوسياسي.

ومن اللافت للانتباه وجود الخبراء رفيعي المستوى الذين حظوا بانتباه المشاركين من خلال نقاشاتهم التي تركزت على عدة قضايا، ولعل أبرزها القضايا السياسية في الشرق الأوسط وتحليل السياسي في قضية الصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي"، إذ عبر مناقشة مثمرة في المنتدى الاقتصادي جرت جلسة مخصصة للنقاش فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

كل هذه العوامل العسكرية والسياسة الإسرائيلية والانقسام الداخلي الفلسطيني والدعم الأميركي اللامحدود لإسرائيل بأحدث أنواع الذخائر والعتاد العسكري ساهم في جعل باب الحل النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني صعباً أمام الطرفين، إذ إن السياسة الأحادية الجانب التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية في هذه القضية على وجه الخصوص جعلتها من أعقد وأطول الصراعات الدولية في العالم، وذلك بخلاف الموقف الروسي الذي يطالب بعالم متعدد الأقطاب؛ عالم يسود فيه السلام والحوار الدبلوماسي.

لذلك، اليوم، في عالم جديد يتشكل على سياسة التعددية القطبية وحرية الشعوب، هناك رهان حقيقي على الموقف الروسي في مجلس الأمن والأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية التي تستغلها روسيا في التعبير عن موقفها بإيقاف الحرب على غزة والبدء الفوري بعملية المفاوضات بين كل الطرفين مع الاعتراف بالدولة فلسطينية على حدود عام 1967 عاصمتها القدس الشرقية.

لذلك، إنَّ مناقشة تلك القضايا السياسية الهامة والحساسة في منتدى موسكو بهذا الحجم أعطى أهمية كبيرة لشرائح متنوعة من الأكاديميين والشباب الطموح. وفي الوقت ذاته، أتاح المجال لتبادل المعرفة والمعلومات الهامة عن الشرق الأوسط.

أخيراً، منتدى موسكو 2024 فتح مجالات وتواصلاً بين جميع المشاركين والخبراء رفيعي المستوى والاقتصاديين والسياسين والمجتمع المدني والتنموي والأكاديميين وقادة الرأي والمؤثرين العالمين والخبراء، إضافة إلى فئة الشباب، أي أنه ارتقى في النهاية إلى منصة لتعزيز الصورة المشتركة لعالم متعدد الأقطاب وتوليد مسارات التقدم، مهما كان شكل القضايا المطروحة وطبيعتها.

خليل السيد

الرد الايراني المحسوب

جاء الرد الايـراني على استهداف اسرائيل للقنصلية الايرانية في دمشق، مباشرا هذه المرة وقامت ايران باطلاق المسيرات والصواريخ من اراضيها مباشرة باتجاه الكيان الصهيوني، وليس عبر الحلفاء في المنطقة، هذا يعني ارسال رسالة الى العدو الاسرائيلي وللامريكان مفادها، اننا نستطيع ايذائكم وايقاع الخسائر الباهظة بكم اذا تماديتم بالاعتداء علينا، خاصة بعد فشل الجهود الدبلوماسية بادانة اسرائيل من خلال مجلس الامن والموقف الامريكي المساند لاسرائيل، لكن في نفس الوقت اعلنت ايران مسبقاً وقبل 72 ساعة عن نيتها توجيه ضربة صاروخية وبالمسيرات في خطوة مدروسة ومحسوبة وبانضباط شديد، وابتعدت عن عنصر المفاجأة، لتقول ايضا اننا لا نريد حربا اقليمية مفتوحة، لكننا سنتجاوز الخطوط الحمر وقواعد الاشتباك التي كانت سائدة سابقا، وهذا ما فهمه الامريكان جيدا، لذلك عارضوا اسرائيل بالرد والهجوم المباشر على ايـران، وأعلنوا عن نيتهم معاقبة ايران دبلوماسيا واقتصاديا.

علـى كـل حـال هـذا شـكل مـن اشـكال استمرارالصراع وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، لقد شكلت الضربة الصاورخية الايـرانيـة للكيان الصهيوني دعما واسـناداً حقيقيا لشعبنا الفلسطيني في غـزة وعموم فلسطين، وليس صحيحا ان الرأي العالمي تغيربين ليلة وضحاها لصالح اسرائيل، فما زالت القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، ولن ننسى أن اصل البلاء في المنطقة هو العدو الصهيوني، ولولا العربدة والمجازر والاغتيالات وحرب الابادة في غـزة وفلسطين بكاملها، والاطمـاع المعلنة والمكشوفة للصهاينة في المنطقة العربية، وأولها الغور الاردني، لما كان هذا الصراع والتوتر الذي يضع الاقليم برمته على حافة الانفجار، لذلك لا نجد سببا لاستمرار وجود القواعد العسكرية الامريكية والاطلسية في الاردن، كونها تفرض علينا شروطا تمس سيادة واستقلال قرارنا الوطني، وبالتالي مطلوب من الموقف الرسمي الاردني الانسجام مع الموقف الشعبي بترحيل كل القواعد العسكرية الاجنبية، والانحياز للمطالب الشعبية والحزبية والنقابية بالغاء معاهدات الذل والعار مع العدو الصهيوني.

نعي مناضل كبير

بمزيد من الحزن وعميق الأسى

ينعى حزب الشعب الديمقراطي

الاردني "حشد"

الرفيق المناضل

المهندس ذيب عويس

(ابو بيدر)

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني

ويتوجه الحزب بأحر التعازي لرفاقه المناضلين في الحزب الشيوعي الاردني ولأسرته ولآل عويس الكرام

لقد خسرت الحركة الوطنية الأردنية برحيل الرفيق قامة نضالية كبيرة، الرحمة والسلام لروح الفقيد والعزاء الكبير لرفاقه وأهله الكرام .

نعي مناضلة كبيرة

بمزيد من الحزن وعميق

الاسى تنعى رابطة النساء

الديمقراطيات الاردنيات (رند)

الرفيقة المناضلة

يسرى مصطفى الكردي

التي رحلت عنا بعد مسيرة

نضالية حافلة في الدفاع عن

قضايا الوطن والمرأة وقد شكل رحيلها خسارة كبيرة للحركة النسائية الاردنية والعربية .

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم "رند" من رفيق دربها الاستاذ عبدالله حمودة وابنائها غيداء ورائد وآل الكردي وآل حمودة الكرام بأحر التعازي واصدق مشاعر المواساة..

لروح الفقيدة الكبيرة الرحمة والسلام ولعائلتها ورفيقاتها ورفاقها الصبر والسلوان.

الأهالي
يصدرها
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
رئيس التحرير
مقبل المومني
الادارة والمالية
خليل السيد
الاخراج الفني
عبدالله ابوكف
الصف الضوئي
منير عليا
عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر
بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال
الموقع على الانترنت:
www.hashd-ahali.org.jo
بريد الكتروني:
ahali@go.com.jo
hashdparty@gmail.com
المكاتب:
عمان: ٢/٥٦٩١٤٥١/ فاكس ٥٦٨٦٨٥٧
اربد: ٧٢٧٣٣٦٧
الاشتراكات
(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للافراد
طبعت في مطابع الغد
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٣٨/د)